محليات

٢٠٠٠ موافقة جديدة للدخول إلى داريا

عبيد لـ«الوطن»: كلما دخل الأهالي فإن إعادة التأهيل تصبح أسرع

راما محمد

كشف رئيس بلدية داريا مروان عبيد عن منح ٢٠٠٠ موافقة دخول للأهالي إلى البلدة مؤخراً، موضحاً أن الموافقات تمنح بشكل دوري من خلال تسجيل المواطن لدى البلدية والتي بدورها ترفع الطلبات ليجري دراستها ثم تأتي الموافقة عليها.

وبيّن عبيد لـ«الوطن» أنه وعند وصول الموافقة تمنح العائلة أو الشخص على الفور بطاقة دخول تسمح له بالدخول والخروج من البلدة وإعادة تأهيل منزله وإدخال مواد الترميم وعمال البناء، موضحاً أن البعض ممن يحصل على بطاقة الدخول يلجأ إلى ترميم وتجهيز منزله على الفور، وبالمقابل البعض الآخر أجل موضوع الترميم لارتفاع تكاليف إعادة التأهيل والبناء، مؤكداً أن الموافقات لازالت تتوارد بشكل مستمر، منوهاً بدخول ٢٠٠ أسرة إلى البلدة بشكل يومي.

وكشف عبيد أن عدد السكان المقيمين حالياً في المدينة لا يتجاوز ١٥٠ شخصاً أي ما يعادل ١٥ عائلة، مشيراً إلى وجود ما يقارب ٢٠٠٠ شخص يقومون بأعمال الترميم والتأهيل لمنازلهم، لافتاً إلى أن الإقبال على الترميم داخل المدينة منخفض بعض الشيء، معيداً ذلك إلى عوامل عدة منها الحالة المعيشية للسكان وفصل الشتاء، وخاصةً أن أغلب البيوت تعرضت لدمار كبير إضافة لعدم جاهزية أي منزل للسكن فجميع المنازل تحتاج إلى ترميم.

وتمنى عبيد فتح جميع الطرقات المؤدية للمدينة وإلغاء بطاقات الدخول، مبيناً أنه وفي حال حصل ذلك ستدخل أعداد كبيرة من الأهالي ما يعني انطلاق عمليات إعادة التأهيل بوتيرة أسرع، خاصة أن البطاقات التي منحت كانت لـ ٧٠٠٠ عائلة، وبالمقابل فإن عدد العائلات التي كانت تقطن المدينة يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ ألف عائلة، مضيفاً: إذا دخل السكان بكثافة أكبر ستنتعش المدينة بشكل أكبر وتعود للحياة بشكل أسرع، مشيراً إلى ضرورة فتح أكثر من مدخل للمدينة أو على الأقل المداخل في الشمال أو الجنوب، خاصة أن البلدة تتوسط مناطق المهجرين.

> ١٥٠ شخصاً يقيمون في المدينة.. ٢٠٠ أسرة يدخلون بشكل يومي

ولفت عبيد إلى وجود معاناة في موضوع ترحيل الأنقاض، مؤكداً أن الحل الوحيد لهذه المشكلة بأن يكون هناك عودة كاملة للأهالي دون بطاقات، من خلال السماح لهم بالدخول إلى البلدة لمدة أسبوعين على سبيل المثال من أجل إزالة جميع الأنقاض وترحيلها مرة واحدة وليس على دفعات، وبعدها العودة لنظام بطاقات الدخول.

وبخصوص جاهزية الخدمات في البلدة، لفت عبيد إلى وجود سعي لإيصال الخدمات للجميع وضمن الإمكانيات المتاحة، مشيراً إلى ضخ شبكة المياه القادمة من عين الفيجة الأسبوع الماضي.

مؤكداً إجراء أعمال صيانة لها لوجود بعض الأعطال فيها، مضيفاً: البلدية بانتظار ازدياد الكثافة السكانية لفتح شجرات في شبكة المياه لجميع السكان.

وأكد استمرارية «السورية للشبكات» بمشروعها لتمديد شبكات الكهرباء داخل البلدة، مبيناً أن جزءاً كبيراً من البلدة أصبح مخدماً بالكهرباء، مشيراً إلى أن شبكات الصرف الصحي جرى تأهيلها بشكل كامل في المنطقة أ، على حين جرى رفع مشروع لإعادة تأهيل الشبكات في المنطقة ب وبانتظار الموافقة عليه، منوهاً بوجود مدرسة حلقة أولى وثانية في البلدة جاهزة لتسجيل الطلاب فيها للعام الدراسي القادم.

تعبيد الطرق التي تحتاج إلى صيانة اعتباراً من منتصف الشهر الحالي

عوض لـ«الوطن»: عثرنا على ٥ آلاف سيارة في ريف دمشق وسلمنا ٨٠٠ لأصحابها

محمد منار حميجو

أعلن رئيس فرع مرور ريف دمشق العقيد عبد الجواد عوض أنه تم العثور على نحو ٥ آلاف سيارة في الريف منها ٢٤٠٠ من الغوطة معظمها كانت على الهيكل ولوحاتها مسروقة، مؤكدا أنه تم استرجاع ما يقارب ٨٠٠ سيارة لأصحابها بعدما أجروا التسوية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد عوض أن السيارات التي تم العثور عليها مختلفة منها ما هو مسروق وتم إذاعة البحث عنها وأخرى حكومية كما أن هناك سيارات عليها خلافات قضائية وأخرى لم يدفع رسومها وغيرها من الأنواع التي تم العثور عليها.

وأوضح عوض أنه يتم وضع السيارات التي تم العثور عليها في كراجات الحجز ومن ثم يتم إجراء الكشف عليها عبر المحرك والهيكل لمعرفة رقم اللوحات، مؤكداً أنه في حال كانت السيارة مفقودة فإنه يتم كف البحث عنها ولا يتم تسليمها إلى صاحبها إلا بعد إتمام الأوراق المطلوبة ويحصل من القضاء على فك احتباس.

وأضاف عوض: في حال كانت السيارة غير مذاع البحث عنها وكانت متروكة في الشارع ولم يبلغ عنها صاحبها فإنه يتم وضعها في الكراج وفي حال حضر صاحبها ومعه الأوراق النظامية وفك احتباس من القضاء فإنه يحصل عليها.

وأشار إلى أن هناك تحسناً في الوضع المروري في الريف رغم أن المحافظة كبيرة، مؤكدا أنه تمت صيانة معظم الطرق الرئيسية بعد التواصل مع الجهات المعنية، مضيفا: غطينا الريف بالكامل فيما يتعلق بالنقاط المرورية لضبط عملية السرعة.

وأشار إلى أن بعض الطرقات الفرعية في الغوطة تم إجراء إصلاحات خفيفة عليها، لافتاً إلى أنه في منتصف الشهر الحالي سيتم البدء بتعبيد الطرق التي تم لحظها.

وفيما يتعلق بموضوع الحوادث أشار عوض إلى أنه في الأشهر الماضية كانت نسبة الحوادث كبيرة بسبب السرعات والتدهور لخطأ فني بعدم كشف الآلية بشكل جيد إلا أنه حالياً قلّت عما كانت عليه سابقاً.

وأكد عوض أن واجب المرور أن تتابع عملية السرعات ومراقبة الطرقات للتقليل من ذلك، معرباً عن أمله ألا يكون هناك حوادث باعتبار أن سلامة المواطن هي من أولوية فرع المرور.

وشدد عوض على متابعة النقاط المرورية في كامل الريف وخصوصا أن المحافظة كبيرة وتحتاج إلى جهد كبير وهذا ما يتم العمل عليه.

> معظم السيارات التي تم العثور عليها على الهيكل أو لوحاتها مسروقة

فقط ٧ مخالفات تموينية في ثلاثة أيام في الحسكة

الحسكة- دحام السلطان

نظمت دائرة حماية المستهلك في الحسكة ٧ ضبوط تموينية في الأيام الثلاثة الأولى من شهر رمضان المبارك، ٤ منها ضبوط عينات ضمن نطاق مجال عملها المسموح به في مركز المدينة، وتتعلق الضبوط التي تم تنظيمها بمواد غذائية متنوعة، وهي الآن قيد التحليل المخبري لضبوط العيّنات لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات القياسية الاستهلاكية.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الحسكة إغناطيوس كسبو لـ«الوطن» أن الأسعار لا تزال تشهد ارتفاعاً ملحوظاً لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية اللازمة والضرورية للمستهلك، ولا سيما المواد الغذائية التي يتراوح حجم ارتفاع أسعارها عن الحد الطبيعي بنسبة وصلت إلى ٧-١٠ بالمئة، ولا سيما اللحوم البيضاء التي يتراوح سعر الكيلو غرام منها بين الـ٨٥٠-٩٠٠ ليرة والحمراء التي وصل السعر إلى ٣٥٠٠ ليرة للكيلو غرام الواحد.

وأوضح كسبو أن المواد الغذائية الاستهلاكية والخضر والفاكهة متوافرة في أسواق الحسكة، وتكاد أن تكون أسعارها مستقرة لمواعيد إنتاجها في هذه الفترة من السنة وهي مناسبة بشكل عام، حيث وصل سعر كيلو البندورة إلى ٤٥٠ ليرة والبطاطا ٣٠٠ ليرة والبصل اليابس ٣٥٠ ليرة، والتفاح ٣٥٠ ليرة والموز ٦٠٠ ليرة والبرتقال ٢٢٥ ليرة والليمون ٣٥٠ ليرة، وسعر طبق البيض نوع أول وعدد ٣٠ بيضة ١٢٠٠ ليرة، لافتاً إلى أن السبب الرئيس الذي يقف خلف ارتفاع الأسعار يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار الصرف وفروق العملات، إضافة إلى الأتاوات التي ازدادت وارتفعت بكثرة، والمفروضة على البضائع التي تدخل إلى المحافظة، وهذا كله يعود إلى عدم انضباط الحركة التجارية نتيجة لحالة الطرق البرية التي تربط المحافظة بالداخل، ومن التجار أيضاً وتحكمهم بالأسعار حيال ذلك، ما دفعهم إلى إضافة حجم ما يدفعونه من أتاوات على تلك البضائع الداخلة إلى المحافظة، وإلى ارتفاع الأسعار في المصدر للمادة، إضافة إلى بعض التعديات التي تحصل داخل مركز المدينة على بعض المحال التجارية!

وبيّن رئيس دائرة حماية المستهلك عماد الدرعان أن الدائرة كانت قد سيّرت خلال شهر نيسان الماضي ٥٠ دورية تموينية ضمن نطاق مجال عملها وحققت تنظيم ٣ ضبوط مباشرة، تتضمن عدم الإعلان عن الأسعار بحق عدد من مالكي المحال التجارية لبيع الجملة والسمانة والمواد الغذائية الأخرى.

كما تم تنظيم ٢٣ ضبط عيّنات تخص مواد غذائية متنوعة، تبيّن وبعد الانتهاء من نتيجة تحليلها أن ٨ منها مخالفة للمواصفات، والباقية مطابقة، مضيفاً: إنه تم تبليغ أصحاب المولدات الكهربائية الخاصة بتخفيض أسعار الأمبيرات، بعد تحسّن واقع خدمة التيار الكهربائي، وتتم الآن عملية متابعتهم من حيث عملية التزامهم بالتعليمات الصادرة بذلك.

وأشار الدرعان إلى أن متابعة وضع الأسواق مستمر بشكل آني طوال فترة شهر رمضان المبارك، من خلال تكثيف الدوريات على الأسواق على الفعاليات التجارية، لضبط عملية الأسعار والإعلان عنها وفق اللوائح النظامية المتبعة، إضافة إلى معالجة المواد الغذائية المكشوفة.

بينما في حماة.. ٧٥ مخالفة منذ بدء رمضان

حماة- محمد أحمد خبازي

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة زياد كوسا لـ«الوطن» عن تنظيم الدوريات منذ بداية رمضان وحتى صباح أمس ٧٥ ضبطاً تموينياً بحق المخالفين، في رفع أسعار المواد الغذائية وتقاضي أسعار زائدة، وفرم لحوم حمراء مسبقاً وعرض لحوم فروج وخروف من دون تغطية ما يعرضها للتلوث بالغبار وعوادم السيارات، ونقص بأوزان ربطات الخبز وعدم حيازة فواتير لمواد أساسية كالسكر والزيت والرز والسمنة.

كما تم سحب ٢٠ عينة لمواد غذائية يشتبه بغشها لتحليلها مخبرياً ومخالفة الباعة إذا ثبت غشهم.

وأكد عدد من المواطنين التقتهم «الوطن» في سوق ٨ آذار الشعبي بحماة ، أن أسعار معظم المواد اللازمة لمائدة الإفطار مقبولة نوعاً ما ، وأنهم لمسوا اختلافاً عمّا كانت عليه قبيل حلول رمضان أو في اليومين الأولين منه!.

فعلى سبيل المثال البطاطا البلدية التي كان سعر الكيلو منها قبل رمضان ٣٨٥ ليرة اشتروها أمس بـ٢٥٠ ليرة، والبندورة التي كان الكيلو منها بـ٤٠٠ أو ٤٥٠ ليرة صار بـ٢٥٠ ليرة أيضاً.

وبيّنَت جولة لـ«الوطن» على المحال بأسواق حماة أن سعر كيلو الخيار البلدي ٣٠٠ ليرة والبلاستيكي ما بين ٧٥ – ١٠٠ ليرة والفول الأخضر ١٠٠ ليرة والكوسا ما بين ١٧٥ و٢٠٠ ليرة والباذنجان الأسود ٢٠٠ ليرة والفاصولياء الفرنسية ٤٠٠ ليرة كونها قليلة.

فيما سعر باقة النعناع ٥٠ ليرة ومثلها البقدونس والجرجير والبقلة التي كانت كلٌ منها قبل يومين ما بين ٦٥ إلى ١٠٠ ليرة.

وبتدقيقها مع نشرة الأسعار التموينية الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة في ٧ الشهر، يتبين أنها متطابقة وأن العديد من الباعة ملتزمون بها!.

وأما أسعار اللحوم والبيض فأكد مصدر في التجارة الداخلية انخفاض سعر طبق البيض الذي بيع ما بين ٨٠٠ ليرة إذا كان وزنه أقل من ٢ كغ و بـ٩٥٠ ليرة إذا كان وزنه فوق ٢١٠٠ غ.

فيما حافظ الفروج على استقراره حيث بيع كيلو المنظف منه بـ١١٧٥ ليرة ومن الفخذ قصة قصيرة بـ٩٥٠ ليرة والطويلة بـ٩٠٠ ليرة.

وأما لحم الغنم فيقول المصدر: إنه مرتفع وقد بيع ما بين ٤٤٠٠– ٥٠٠٠ ليرة حسب نسبة الدهن فيه.

في سابقة خارجة عن المألوف.. أطباء دراسات عليا في قسم باطنية مشفى تشرين الجامعي يعفون من المناوبات.. وعمادة الطب توضح؟

قنجراوي لـ«الوطن»: تدريب وتأهيل الطلاب وإعدادهم للمجالات السريرية بشكل تدريجي

١٠٠٠ طالب دراسات في ٣٤ تخصصاً.. وإحداث ١٠ اختصاصات في الدكتوراه

فادي بك الشريف

في سابقة وصفها عدد من طلاب كلية الطب البشري بجامعة تشرين «بالخارجة عن المألوف» صدر قرار بإعفاء أطباء الدراسات العليا «السنة الأولى» في قسم الداخلية بمشفى تشرين الجامعي باللاذقية من المناوبات.

ونصت الشكوى الواردة لـ«الوطن» أن رئاسة قسم الباطنة في المشفى أصدرت قراراً بعدم إلزام طلاب الدراسات من السنة الأولى بأي مناوبة في المشفى طيلة شهرين من بداية الالتحاق وقد تمدد حتى الـ٦ أشهر، علماً أن هذا يخالف الأعراف المعمول بها في مشافي التعليم العالي.

ولفتت الشكوى إلى أن القرار يشمل أطباء قسم الباطنة فقط في المشفى، على حين أن بقية الأقسام قد باشر أطباؤها في السنة الأولى بالمناوبات الكاملة ما ساعدهم على دخول مضمار الحياة العملية واكتساب الخبرة والمعرفة التي لا تكتسب خلال أوقات الدوام الرسمي الإداري بالمشفى.

وأضاف البعض: إن كان هذا القرار يحمل في ظاهره راحة لأطباء السنة الأولى فإنه «من حيث يدرون أو لا يدرون» يحمل نتائج كارثية لهم على المدى البعيد، على حين أن زملاءهم في بقية الأقسام قد سبقوهم بأشواط فيما يخص الخبرة العملية والتعامل مع المريض وتدبيره.

كما أن عدم إلزامهم بالمناوبات قد شكل ضغطا كبيراً على الأطباء في بقية السنوات وخاصة أطباء السنة الثانية نظراً لقلة أعدادهم في المشفى أساساً، ما يسهم في عرقلة العمل، بحيث يمكن للطبيب في السنة الأولى أن يحمل بعض عبء العمل فيما يخص الأمور الروتينية والبسيطة عن زميله في السنة الأعلى، ليتفرغ الأخير للقيام بمهامه كسنة ثانية وكمشرف على وتيرة العمل ككل، ويتمكن حتى من تقديم الفائدة العلمية والعملية لزملائه في السنة الأولى خارج أوقات الدوام الإداري، علماً أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم الاعتماد على طبيب السنة الأولى من دون إشراف مباشر من زملائه بالسنوات الأعلى حرصاً على مصلحة العمل والمرضى.

واعتبر الطلاب أن وجودهم إلى جانب زملائهم بالسنوات العليا سيخفف عبء العمل عليهم ويعود عليهم بالفائدة التي ستصب في النهاية في مصلحة المريض.

وطالب الطلاب بتبريرات مقنعة لهذا القرار، وإن كانت تجربة جيدة فمن الضروري تعميمها على بقية الأقسام.

وحول هذا الموضوع كشف عميد كلية الطب البشري في جامعة تشرين أكثم قنجراوي لـ«الوطن» أن لهذا القرار خصوصية كبيرة لدى أطباء قسم الباطنية، وتم إصداره من رئيس القسم بالتنسيق مع إدارة المشفى وذلك بهدف إجراء أعمال التدريب والتأهيل للطلاب المقدر عددهم بأكثر من ١٠٠ طالب وطالبة بشكل تدريجي وإعدادهم للمناحي التطبيقية الخاصة بالمجالات الإسعافية.

مبيناً أن مناوبات الطلاب مستمرة لما بعد فترة الدوام لغاية السابعة مساء وذلك خلال ٣ أيام في الأسبوع وذلك بشكل تدريجي، كما أنه يتم العمل على إكسابهم المهارات السريرية للعمل في الأقسام والشعب، علماً أن لهذه المناوبات أهمية في تدريب الطلاب وكسبهم الخبرة، منوها بعدم تأثير ذلك على الطلاب في السنوات المتقدمة، مضيفاً: إن وجود طلاب السنة الأولى في غرف الإسعاف بحاجة إلى تدريبات كبيرة للخوض في هذا المجال وتأهيلهم منذ البداية.

وبين عميد الكلية أن هناك أيضاً انخفاضاً في عدد غرف المنامة المخصصة للطلاب، مشيراً إلى أن القرار مؤقت، واعتباراً من الشهر القادم تطبق المناوبات على جميع الطلاب، ذاكراً أن هناك بعض الطلاب في السنوات المتقدمة لم يتقبلوا هذا الأمر نظراً لانعكاسه عليهم حسب تعبيرهم، ما دفعهم إلى الشكوى، مؤكداً أن باب الكلية مفتوح للجميع ولأي شكوى أو اقتراح طلابي ينعكس إيجاباً على واقع الطلاب والكلية ويرتقي بالعملية التعليمية والتدريبية.

كما أشار قنجراوي إلى أن عدد طلاب الدراسات العليا في كلية الطب البشري بجامعة تشرين يصل إلى ١٠٠٠ طالب وطالبة في مختلف التخصصات، والتي تصل إلى ٣٤ تخصصاً، علماً أن الطلاب من الـ٤ إلى ٦ سنوات يدخلون الدراسات العليا التخصصية.

في السياق أوضح عميد كلية الطب أنه تم إحداث ١٠ اختصاصات في درجة الدكتوراه في الجراحة العامة والبولية والعظمية وطب الأطفال وأمراض القلب والأوعية وأمراض الأذن والأنف والحنجرة، والتوليد والنسائية والعينية.